

Distr.: General
27 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-34880 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/62/753، A/62/781/Add.11 و A/62/796)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/62/781/Add.10 و A/62/764، A/62/648)

١ - السيد كاريا (شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): أشار في معرض حديثه بصفته الموظف المسؤول عن شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، وخلال عرضه لتقرير أداء ميزانيه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/645)، إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٦١، بآء، اعتمدت مبلغا قدره ١٨٤ ٨١٩ ٩٠٠ دولار أمريكي لإنشاء البعثة واستمرارها. وبلغت النفقات لهذه الفترة ١٤٦ ٨٤٨ ٨٠٠ دولار أمريكي، وبقي رصيد حر قدره ٣٧ ٩٧١ ١٠٠ دولار أمريكي يمثل معدل تنفيذ الميزانية بنسبة ٧٩,٥ في المائة.

٢ - وتعزى الفروق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية والاتصالات، بسبب تأجيل النشر المقرر لضباط شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة إلى ٦٥ مقاطعة فرعية وإلغاء الشراء المقرر لمعدات متنوعة، على التوالي. وطلب إلى الجمعية العامة أن تبت في كيفية التعامل مع الرصيد الحر البالغ ٣٧ ٩٧١ ١٠٠ دولار أمريكي، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٩٠٠ ١٠٦ ١ دولار أمريكي.

٣ - وفي معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠٠٨ (A/62/796)، أشار إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٦١ جيم، اعتمدت مبلغا إجماليًا قدره ٨٠٠ ١٥٩ ١٥٣ دولار أمريكي للإنفاق على البعثة. وتمثل الاحتياجات الإضافية البالغة قيمتها ١٦ ٤٣٦ ٥٠٠ دولار أمريكي ١٠,٧ في المائة زيادة على الاعتماد الأولي.

٤ - وتعزى الفروق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية الناجمة عن تأجيل خفض التدريجي المقرر لأفراد شرطة الأمم المتحدة، والإسراع في تعيين موظفين دوليين والإبقاء على موظفين مؤقتين ومتطوعي الأمم المتحدة إلى ما بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وطلب إلى الجمعية العامة اعتماد وتقسيم مبلغ ١٦ ٤٣٦ ٥٠٠ دولار أمريكي للإنفاق على البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بالإضافة إلى مبلغ ١٦٠ ٥٨٩ ٩٠٠ دولار أمريكي المعتمد حاليا للفترة نفسها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦١ جيم.

٥ - وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن ميزانيه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/753)، قال إن المبلغ الإجمالي المقترح ٨٠٠ ٤٣٩ ١٧٣ دولار أمريكي يمثل ١٣,٢ في المائة زيادة على الميزانية للفترة السابقة. ويعزى ذلك الفرق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية في إطار شرطة الأمم المتحدة والموظفين الدوليين والوطنيين، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وطلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد مبلغ ٨٠٠ ٤٣٩ ١٧٣ دولار أمريكي للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتقسيم المبلغ ١١٤ ٥١٧ ٧٨٦ دولار أمريكي، بمعدل شهري قدره ٣١٦ ٤٥٣ ١٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وإذا ما قرر مجلس الأمن استمرار

على البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة، يقسم هذا المبلغ بمعدل شهري قدره ٥٠ ٣٠٩ ٠٠٠ دولار أمريكي.

٩ - السيدة ماكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في معرض تقديمها لتقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأداء والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/62/781/Add.11)، قالت إنه يترتب على توصيات اللجنة الاستشارية تخفيض قدره ٥٩٧ ٨٠٠ دولار أمريكي في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم الموافقة على خمس وظائف دولية ووظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة. وأشار الأمين العام إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة في احتياجات الموارد المقترحة للبعثة ولطلب مبلغ إضافي قدره ١٦,٤ مليون دولار للفترة الحالية هو التأجيل، بسبب تدهور الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي، والإلغاء التدريجي لشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة. إلا أن تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كشف عن انخفاض في الإنفاق وصل إلى ٢٠,٥ في المائة من إجمالي المخصصات لهذه الفترة. ومن الواضح أن البعثة كانت قد واجهت صعوبات في عملية التخطيط، يعزى بعضها إلى الطبيعة المتقلبة للوضع على أرض الواقع.

١٠ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تعتقد بأن الهيكل الإداري للبعثة مثقل في قمته وغير متناسب مع حجمها وأنشطتها، لا سيما إذا ما قورن بهيكل بعثات أخرى أكبر وأكثر تعقيدا. ولم توص بإجراء أي تغييرات في الوقت الراهن نظرا لاقتراب موعد تقديم تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الذي يتضمن، في جملة أمور، توصيات عن إمكانية إدخال تغييرات على ولاية

ولاية البعثة، يقسم المبلغ المتبقي البالغ ٥٨ ٩٢٢ ٠١٤ دولار أمريكي بالمعدل الشهري ذاته للفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٦ - وفي معرض تقديمه لتقرير أداء ميزانيه بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/648)، أشار إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٦/٦٠، قد اعتمدت مبلغا قدره ٧١٤ ٦١٣ ٣٠٠ دولار للإنفاق على البعثة. وبلغت النفقات لهذه الفترة ٦٧٦ ٢٥٤ ٨٠٠ دولار أمريكي، وبقي رصيد حر قدره ٣٨ ٤١١ ٣٠٠ دولار أمريكي، يمثل معدل تنفيذ الميزانية بنسبة ٩٤,٦ في المائة.

٧ - وتعزى الفروق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار بند الوحدات العسكرية نتيجة عودة الأفراد العسكريين إلى الوطن قبل الموعد المتوقع وقرار مجلس الأمن خفض العنصر العسكري المأذون به. بالإضافة إلى ذلك، أدى إعادة تشكيل عنصر الشرطة في البعثة إلى انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة المأذون به وزيادة مقابلة في قوة وحدة الشرطة المشكلة. وطلب إلى الجمعية العامة أن تبت في كيفية التعامل مع الرصيد الحر البالغ ٣٨ ٤١١ ٣٠٠ دولار أمريكي، فضلا عن الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٤٦ ٠٩٧ ٢٠٠ دولار أمريكي.

٨ - وأخيرا، وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن ميزانيه بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/764)، قال إن المبلغ الإجمالي المقترح ٦٨٨ ٣٨٣ ٤٠٠ دولار يمثل انخفاضا بنسبة ١٢,٣ في المائة على الميزانية للفترة السابقة. ويعزى هذا الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار كل من الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة. وطلب إلى الجمعية العامة اعتماد المبلغ ٦٠٣ ٧٠٨ ٠٠٠ دولار أمريكي للإنفاق

في تولي المهام التي تقوم بها البعثة بشكل تدريجي لكفالة الانتقال الناجح من الانتعاش إلى التنمية.

١٤ - السيدة ستيفنس (أستراليا): متحدثة باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، قالت إن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا ملتزمة بمساعدة حكومة وشعب تيمور - ليشتي في تحمل المسؤولية الرئيسية من أجل تطوير بلد مستقر وأكثر ازدهارا. ومما أثلج صدرها استجابة الحكومة للأحداث التي وقعت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ورفع حالة الطوارئ، إلا أنها ترغب في التأكيد على أن البلد لا يزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لتذليل عدد من التحديات المتبقية.

١٥ - وقالت إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قد لعبت دورا في غاية الأهمية في توطيد الديمقراطية في تيمور - ليشتي وتعزيز عملية المصالحة الوطنية. وكانت شريكا أساسيا في الجهود الرامية إلى إعادة بناء وإصلاح قطاع الأمن في البلد، وفي الجهود الرامية إلى إرساء ثقافة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحسين الأوضاع الإنسانية. وقالت إن وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا تعرب عن أملها في أن تكثف البعثة عملها في هذا المجال.

١٦ - ورحبت بنهج الأمين العام الحضيف بشأن مقترحات ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وأشارت إلى أن توصياته المتعلقة بملاك موظفي البعثة قد ساهمت في إثبات صحة الترتيبات الحالية. وتعد الشرطة التي توفرها البعثة، فضلا عن دورها في دعم الإصلاح الدائم للشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، هما المهمتان الجاريتان اللتان تضطلع بهما البعثة حاليا، ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لإعادة بناء القدرات الوطنية في هذا المجال. ووفقا لذلك، وبما أن الحالة في تيمور - ليشتي لا تزال هشة، ينبغي اتباع نهج حذر عند التخطيط لمستقبل البعثة، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية تخفيض عدد الموظفين، وخاصة ضباط الشرطة؛ كما ينبغي إيلاء

البعثة وقوامها. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٨، أجرت بعثة خبراء تقييميا شاملا عن احتياجات الشرطة الوطنية فضلا عن التعديلات التي يمكن إدخالها على مجموعات مهارات أفراد الشرطة التابعين للبعثة. ووفقا لذلك، ينبغي للأمين العام أن يستعرض الهيكل الإداري للبعثة على أساس نتائج نظر المجلس في تقريره المقبل، وأن يورد أي تغييرات في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١١ - ولا تزال حالة شغور الوظائف في البعثة تشكل تحديات خطيرة، ولا سيما على المستويات العليا والمستويات الإدارية والفنية. لذلك ينبغي أن تعمل البعثة بشكل وثيق مع المقرر لتحسين هذه الحالة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في سياق تقديم الميزانية القادمة.

١٢ - ثم تطرقت إلى تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتقرير الأداء والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/62/781/Add.10)، وقالت إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على مقترحات الأمين العام للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. أما فيما يتعلق بالوظائف، فقد رحبت اللجنة الاستشارية بمبادرات الأمين العام بالتوقف التدريجي عن التعاقد مع متعاقدين أفراد لمهام ذات طابع مستمر وتحويل وظائف دولية إلى وظائف وطنية، مما يسهم في بناء القدرات الوطنية.

١٣ - ومع التسليم بأن البعثة تمر بمرحلة الإنهاء التدريجي، فإن اللجنة الاستشارية ترى ميزة في تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، ولذلك فقد أوصت بالموافقة على الميزانية المقترحة بمبلغ مليون دولار أمريكي لهذه المشاريع للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وأخيرا، وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة وسحبها في نهاية المطاف من ليبيريا، أكدت اللجنة الاستشارية أدوار ومسؤوليات الفريق القطري للأمم المتحدة

إنه من الضروري أن تقدم اللجنة الخامسة إلى البعثة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها ولضمان سلام دائم في ليبيريا.

٢٠ - وأضاف قائلاً إنه بينما وصفت الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيريا البلد بأنه مكان للأمل، فقد حذرت أيضاً من أن هذا الأمل يهدده سلام ضعيف وهش. لذلك، يجب أن توفر استراتيجية البعثة للتخفيض التدريجي الوقت والحيز اللازمين لضمان تمكّن ليبيريا من بناء قوات الشرطة والقوات العسكرية الخاصة بها، كي تضطلع تدريجياً بمسؤولياتها الكاملة عن الأمن القومي.

٢١ - وقال إن المجموعة الأفريقية ترحب باقتراح تحويل وظائف دولية إلى وظائف وطنية، وتثني على الجهود التي تبذلها البعثة من أجل بناء قدرات الموارد البشرية الوطنية. وتولي المجموعة أهمية كبيرة لتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، التي لم تسهم في نشر الوعي بأنشطة المنظمة في بلد معين فحسب، بل ساهمت أيضاً، وعلى نحو غير مباشر، في بناء القدرات وتعزيز الدراية بين أصحاب المشاريع الوطنية. وفي هذا الصدد، فهي توافق على توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٣ من تقريرها عن البعثة. أما بالنسبة لتوصيات اللجنة الاستشارية الأخرى، فإنها ستنتظر فيها خلال مشاورات غير رسمية، وخلال ذلك، فإن المجموعة على ثقة بأن الأمانة العامة ستقدم إيضاحات تفصيلية عن الآثار المحتملة لأي تخفيضات مقترحة للموارد.

٢٢ - وأخيراً، وبغية كفالة الانتقال الناجح من الانتعاش إلى التنمية في ليبيريا، يلزم وضع تعريف واضح عن أدوار ومسؤوليات الفريق القطري للأمم المتحدة بعد توليه مهام البعثة.

٢٣ - السيد تاريس دا فونتورا (البرازيل): أعرب عن تأييده القوي لدولة تيمور - ليشتي ذات السيادة والمستقرة والديمقراطية والمتطورة، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة

الاهتمام الواجب إلى مسؤوليات البعثة في بناء القدرات وتقديم المساعدات الإنسانية.

١٧ - وقالت إن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا قد أحاطت علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية المتعلقة بشأن مستوى وظائف معينة داخل البعثة لكنها أفادت بأن الهيكل الوظيفي يتناسب مع ولاية البعثة ومسؤولياتها في مجال التعاون مع الشركاء الدوليين على أرض الواقع. إلا أن ارتفاع معدل الشواغر في البعثة لا يزال يدعو إلى القلق، وستكون المعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة العامة عن الحالة موضع تقدير. ومن ناحية ثانية، فإن الصعوبات المتعلقة بملاك الموظفين، والتي تقتصر على البعثة وحدها، تبرز أهمية معالجة إصلاح الموارد البشرية في المنظمة برمتها؛ وتعرب وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن أملها في أن يتم إحراز تقدم في هذا المجال في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

١٨ - واختتمت كلمتها بقولها إن استمرار نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، على غير المتوقع، أدى إلى بروز احتياجات إضافية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبما أن مبلغ ٩,٥ ملايين دولار أمريكي من ذلك المبلغ سيغطي من الاعتمادات المخصصة التي أذنت بها الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فقد طلب الأمين العام موارد إضافية بمبلغ قدره ١٦,٤ مليون دولار. وتعرب وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن قناعتها بالحجج التي ساقها في هذا الصدد.

١٩ - السيد دبابش (الجزائر): متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، قال إنه نتيجة للتقدم الكبير نحو توطيد السلام والأمن في ليبيريا، دخلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مرحلة الإنهاء التدريجي. ورحب بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، التي أُعدت باستخدام الإطار الذي يركز على النتائج وعكست احتياجات الموارد لتلك الفترة. وقال

وذلك لأن لكل واحدة منها ولاية واحتياجات تشغيلية تمتاز بها. وليس من المناسب اعتماد نهج نموذجي لأنشطة حفظ السلام. ونظرا لاقتراب موعد نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن تيمور - ليشتي، فقد رحب بعدم تقديم اللجنة الاستشارية توصية لإدخال أي تغييرات على الهيكل الإداري للبعثة.

٢٦ - السيد توريس ليوري (الأرجنتين): قال إنه يؤيد الملاحظات التي أدلى بها ممثل البرازيل. وأعرب عن قلقه إزاء التأخير في تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأثر السريع في تيمور - ليشتي ودعا الأمانة العامة إلى تقديم إيضاحات مناسبة.

٢٧ - السيد دوانا (ليبيريا): أعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي للجهود التي يبذلها من أجل مساعدة حكومة وشعب ليبيريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

في تيمور - ليشتي التي يجب أن توفر لها الموارد اللازمة بغية تنفيذ ولايتها. وينبغي أن تكون البعثة قادرة على دعم الجهود التي تبذلها حكومة وشعب تيمور - ليشتي لتعزيز الديمقراطية وتعزيز المصالحة الوطنية من خلال استخدام مساعيها الحميدة وتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار على المدى الطويل. وينبغي لها أيضا أن تساعد في وضع السياسات المتعلقة بالقضاء على الفقر والنمو الاقتصادي وتنفيذها. وفي حين رحب بعمل البعثة جنبا إلى جنب مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فقد أكد مجددا أن الإدارات ذات الصلة التابعة للمنظمة، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أيضا أن تدعم وتتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الحكومة البرازيلية كانت قد أعربت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن بالغ قلقها إزاء محاولة اغتيال رئيس جمهورية ورئيس وزراء تيمور - ليشتي، وأدانت استخدام العنف، وحضت جميع القوى السياسية وقوات الأمن على مضاعفة جهودها للحفاظ على النظام وعلى حل القضايا السياسية عن طريق التفاهم والحوار السلمي. وفي الواقع، فقد استدعت الحالة الأمنية السائدة في البلد إدخال تعديلات على الاحتياجات التشغيلية للبعثة، مما أسفر عن تأجيل تخفيض أفراد شرطة الأمم المتحدة التدريجي المقرر. لذلك، فإن وفد بلده يؤيد طلب الأمين العام تخصيص اعتمادات إضافية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وحثه في هذا الصدد، على اتخاذ المزيد من التدابير للحد من معدلات شغور الوظائف.

٢٥ - وقال إنه في حين يشاطر آراء اللجنة الاستشارية بشأن المشاريع ذات الأثر السريع، ومن ثم يؤيد التوصية ذات الصلة الواردة في الفقرة ٣٣ من تقريرها، فإنه لا يوافق على تأكيد اللجنة الاستشارية بأن الهيكل الإداري للبعثة مثقل في قمته. فلا ينبغي مقارنة البعثة ببعثات حفظ السلام الأخرى،